



تبسيط التبليغ الوطني والتواصل مع الدول الأعضاء

تقرير من الأمانة

١- في أيار/ مايو ٢٠١٢ طلبت جمعية الصحة العالمية الخامسة والستون، في المقرر الإجرائي ج ص ع ٦٥ (٩)، أن تقترح المديرية العامة، بالتشاور مع الدول الأعضاء، خيارات بخصوص كيفية تبسيط التبليغ من قبل الدول الأعضاء والتواصل معها. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ رحب المجلس التنفيذي، في دورته الثانية والثلاثين بعد المائة، بالاقترحات التي قدمتها المديرية العامة في الوثيقة م ت ١٣٢/٥ إضافة ٤ وطلب منها "أن تمضي قدماً في إنجاز العمل المقترح مع مراعاة تقسيم المسؤوليات الصحية على المستوى الوطني ودون الوطني للحكومة"، وأن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز إلى المجلس في دورته الحالية، بما في ذلك المعلومات المالية ذات الصلة.

٢- وكانت المديرية العامة قد اقترحت في الوثيقة م ت ١٣٢/٥ إضافة ٤ الإصلاحات التالية: (أ) تعريف مجموعة دنيا من البيانات والمؤشرات الصحية؛ (ب) وضع آلية واقعية للتبليغ عن تنفيذ قرارات الأجهزة الرئاسية ومقرراتها الإجرائية؛ (ج) وضع آلية للتبليغ عن السياسات والقوانين الصحية الوطنية؛ (د) إنشاء منصة مؤمنة على شبكة الإنترنت للتواصل الرسمي بين مستويات الأمانة الثلاثة كافة والدول الأعضاء، تتاح على نطاق الأمانة بأكملها ولمسؤولي الاتصال في كل دولة عضو؛ (هـ) إنشاء منصة موحدة لشؤون التبليغ كافة ومستودع على شبكة الإنترنت تُنشر فيه جميع التقارير الوطنية وتتاح للدول الأعضاء الأخرى. ويصف هذا التقرير التقدم المحرز حتى الآن في الإصلاحات المقترحة.

تعريف مجموعة دنيا من البيانات والمؤشرات الصحية

٣- يندرج رصد الوضع الصحي على المستوى العالمي والإقليمي وتقدير الاتجاهات السائدة في مجال الصحة ضمن وظائف المنظمة الأساسية. ويتم جمع البيانات الصحية في الدول الأعضاء وتُبلغ بها المنظمة والوكالات الأخرى، أو يتم جمعها بوسائل أخرى، كالمسوح، ثم يتم تحليلها وتجميعها ونشرها. وبمرور الوقت زاد كثيراً عدد المؤشرات والغايات المتفق عليها. ويطلب مختلف شركاء الصحة العالميين، كل على حدة، الحصول على مقدار كبير من البيانات.

٤- وتعمل المنظمة مع الشركاء على وضع مجموعة أساسية وعالمية من المؤشرات. وهناك قائمة توضيحية بالمؤشرات يجري إعدادها في إطار الشراكة الصحية الدولية ستشكل أساس مواصلة إعداد مجموعة دنيا من المؤشرات التي ينبغي أن تتاح لكل الدول الأعضاء وأن تستخدمها في تبليغ الأمانة.

٥- وهناك ثلاثة مشاريع ذات صلة ستشكل أساس المعلومات التقنية والتشغيلية اللازمة من أجل وضع خطة لمواءمة التبليغ من جانب الدول الأعضاء:

(أ) تحليل يستهدف تقليل أو تجميع أدوات جمع البيانات المستخدمة حالياً من جانب الوحدات التقنية داخل الأمانة بغية استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات بفعالية أكبر، ففي المقر الرئيسي للمنظمة وحده يوجد حالياً ما لا يقل عن ٧٠ أداة يتم استخدامها، ومن المتوقع أن إجراء تحليل إضافي للمكاتب الإقليمية والقطرية سيزيد العدد؛

(ب) تحليل لهيكل وتنظيم البيانات والبيانات الإحالية من أجل تحديد معالم الطريقة التي يتم بها تبليغ البيانات؛

(ج) تقييم للمرصد الصحي العالمي التابع للمنظمة، ونشر البيانات الصحية، واستخدام استنتاجاته في إعداد خطة عمل تعزز وظيفة المرصد وتحافظ عليها في المستقبل.

وينبغي للمعلومات المتحصل عليها أن تمكّن الأمانة من تحري طرق أفضل فيما يتعلق بالبيانات المجموعة في البلدان من خلال الأساليب الروتينية التي سيتم اتباعها.

٦- وينبغي أيضاً أن تمكّن الاستنتاجات الأمانة من اقتراح طرق لتبسيط الاستبيانات ومواءمة منصات التبليغ، بما في ذلك مراعاة تقسيم المسؤوليات الصحية على نطاق المستوى الوطني ودون الوطني للحكومة، والمعلومات المالية ذات الصلة.

التبليغ عن تنفيذ قرارات الأجهزة الرئاسية

٧- نشرت الأمانة في موقعها على الإنترنت نتائج دراسة عن الإجراءات التي حثّت جمعية الصحة الدول الأعضاء على اتخاذها طوال السنوات العشر الماضية.^١ وخلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣ اعتمدت جمعية الصحة ٢٤٨ قراراً، منها ١٤٤ قراراً حثّت في فقرات منطوقها الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات. ورغم أن الفقرات الفرعية الواردة ضمن تلك القرارات البالغ عددها ١٤٤ قراراً تضمنت نحو ١٠٥٩ توصية محددة فإن بعض الإجراءات التي حثّت الجمعية على اتخاذها قد تكرر وبعضها لم ينطبق على جميع الدول الأعضاء، على أن بعضها الآخر صيغ بطريقة شرطية. وعند استبعاد تلك النصوص يتبقى ما مجموعه ٧٥٦ إجراءً صارماً وفريداً من نوعه حثّت جمعية الصحة الدول الأعضاء كافة على اتخاذها.

٨- ولن يكون واقعياً فرض شرط يقضي بالتبليغ عن كل هذا العدد الكبير من الإجراءات التي حثّت الدول الأعضاء على اتخاذها. وينبغي أن يتسم أي نظام مقبل للتبليغ بطابع عملي وأن يُدمج بالكامل في نظام التبليغ الشامل الذي تعكف الأمانة على وضعه، وذلك على النحو المبين أعلاه وبالاقتراح مع إنشاء منصات موحدة للتبليغ الإلكتروني.

١ انظر العنوان -http://www.who.int/about/who_reform/governance/Member-State-commitments-WHA-resolutions-2004-2013.xls (تم الاطلاع في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣).

٩- وغالباً ما تُختتم فقرات منطوق قرارات جمعية الصحة التي تطلب من المدير العام اتخاذ إجراءات بفقرة فرعية تحدد نطاق تقديم التقارير إلى الأجهزة الرئاسية وتواتر تقديمها. وكثيراً ما يُفسّر ذاك الحكم على أنه يعني إعداد تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار ما فيما يتعلق بالإجراءات التي تتخذها الأمانة، بينما لا يُبلغ في معظم الأحيان عن الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء استجابة لذاك القرار بسبب انعدام المعلومات ذات الصلة أو قصورها.

١٠- وقد ترغب جمعية الصحة في المستقبل أن تثبت في كل حالة على حدة بشأن قراراتها كيما يتسنى تحديد ما إذا كانت الأمانة ستبلغ أيضاً، حيثما أمكن، عن الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء لتنفيذ الأحكام الواردة في القرارات، في حال إتاحة تلك المعلومات. وقد تحت أيضاً جمعية الصحة، في فقرة فرعية ترد في نهاية فقرة منطوق القرار الموجّه إلى الدول الأعضاء، تلك الدول حثاً صريحاً على التبليغ، بحيث تحدد نطاق التبليغ المتوقع من الدول وآليته وتواتره، أو تبين لها صراحة أنه لا يوجد شرط يقضي بالتبليغ.

السياسات والقوانين الصحية الوطنية

١١- التشريع جزء مهم من عملية رسم السياسات الصحية الوطنية. وتؤدي القوانين دوراً هاماً في العديد من المجالات المتعلقة بالسياسة الصحية، انطلاقاً من التخصصات، مثل عمليات زرع الأعضاء والأمن الغذائي ومكافحة الفاشيات، وانتهاءً بعملية المضي قدماً في تحقيق التغطية الصحية الشاملة أو القطاعات الأخرى التي تنظم المحددات الصحية. ولا تمتلك الدول الأعضاء نظاماً دولياً يمكنها من مقارنة الممارسات الجيدة عندما تضع قوانين ولوائح وطنية وأخرى دون وطنية وتنقّحها.

١٢- وقد نتيج عملية وضع آلية فعالة لرصد السياسات والقوانين الصحية الوطنية و/ أو التبليغ عنها المجال أمام رصد ما يطرأ من تطورات على التشريعات الصحية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والتبليغ عن تلك التطورات في الوقت المناسب. وقد تمكّن الآلية البلدان من مقارنة وضعها الوطني في ميدان معين يخص التشريعات الصحية مع الوضع في بلدان أخرى؛ وتزوّد الحكومات بأحدث المعلومات عن الممارسات المتبعة حالياً في سن القوانين المتعلقة بالصحة؛ وترسي أساساً لصياغة تشريعات جديدة أو تعديل القائم منها؛ وتفيد البرامج التقنية للمنظمة بالاتجاهات المختطة وطنياً وعالمياً.

١٣- وقد درست الأمانة مختلف آليات التبليغ عن السياسات والقوانين الصحية الوطنية، ومنها اتفاقية المنظمة الإطارية بشأن مكافحة التبغ واتفاقيات منظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) ونظام الإخطار الذي تستخدمه منظمة التجارة العالمية بشأن الاتفاق المتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. وتتباين تلك الآليات لتتراوح بين آليات تبليغ ذاتي طوعية وأخرى إلزامية بشأن جمع المعلومات، وذلك وفقاً لقواعد صارمة تقتضي في الأغلب توظيف استثمارات كبيرة من جانب الدول الأعضاء وأمانات المنظمات الدولية المعنية على حد سواء.

١٤- ويؤيد الخبراء الدوليون الذين درسوا هذا المجال باستفاضة اتباع نهج أكثر اتساقاً ومنهجية، على أن احتياجات الدول الأعضاء بالضبط ومدى استعدادها للاستثمار أمر غير معروف. لذا تقترح الأمانة تنظيم اجتماع مع ممثلين عن الدول الأعضاء من جميع الأقاليم الستة، بحيث يشارك فيه كل من الخبراء القانونيين ورسمي السياسات من وزارات الصحة وغيرها من الأجهزة المعنية في الحكومات، وذلك من أجل تحديد الاحتياجات والنهج المتبعة في تليبيتها.

إنشاء منصة مؤمنة على شبكة الإنترنت للتواصل الرسمي

١٥- تبين من مواصلة العمل بشأن الخطة الخاصة بإنشاء منصة على شبكة الإنترنت للتواصل بين الأمانة والدول الأعضاء أنه سيلزم استيفاء شرطين أساسيين لكي يؤدي نظام التواصل هذا على نطاق المنظمة ككل وظيفته كما ينبغي، وذلك كالتالي: (١) لابد أن يستند النظام إلى استراتيجية شاملة لإدارة المعلومات، (٢) وسيلزم الأمانة أن تستخدم منصة داخلية لتكنولوجيا المعلومات وأن تضع مجموعة أدوات يمكن أن تصل إليها الدول الأعضاء بعد ذلك.

١٦- ورغم أن منصة التواصل هذه على شبكة الإنترنت مع الدول الأعضاء لا يمكن استحداثها إلا عقب وضع استراتيجيات إدارة المعلومات وسياساتها وأدواتها موضع التنفيذ فإن من الممكن تحسين بعض التطبيقات المحددة في الأجل القصير، كالتطبيق القائم على شبكة الإنترنت والمستخدم فعلاً للتواصل بين الأمانة والبعثات الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى في سويسرا.

الخطوات المقبلة

١٧- قامت الأمانة في سياق الاضطلاع بالأعمال التحضيرية لهذا الجزء من إصلاح المنظمة بتحديد الحاجة إلى وضع استراتيجية لإدارة المعلومات على نطاق المنظمة ككل. وبناءً على تحليل مفصل للسياسات والممارسات والأدوات الحالية لإدارة المعلومات سوف تضع الأمانة استراتيجية شاملة لإدارة المعلومات ونظماً وأساليب أكثر تبسيطاً. وسيُفصح أيضاً هذا النهج المجال أمام مقارنة الاستراتيجية مرجعياً بما يطرأ من تطورات على أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة، وأمام ربط الاستراتيجية بالسياسة المقبلة للكشف عن المعلومات. وتُتَرح الأمانة أن يُقدم مرة أخرى تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته السادسة والثلاثين بعد المائة.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

١٨- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير وتقديم الإرشاد بشأن المُقترح اتخاذه من إجراءات أخرى.

= = =